القضاة (Οί Κριταί) في متجددات الإمبراطور ليو السادس الحكيم (886- 912م)

إسراء قاسم محمد الطيب

كلية الآداب، جامعة عين شمس، مصر

esraaqassem36@gmail.com

الملخص:

لعب القانون دوراً حيوياً في الإمبراطورية البيزنطية، حيث أصدرت عديد من القوانين والأنظمة واللوائح التي ساعدت على تنظيم المجتمع وإدارته وتحقيق العدالة في النزاعات. وكانت تلك القوانين تتعلق بعديد من جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتي تنظم العلاقات بين الأفراد والحكومة والكنيسة والمؤسسات الأخرى. وقد مر القانون البيزنطي بمراحل عدة من التنقيح والتعديل وصولاً لمتجددات الإمبراطور ليو السادس.

وكان الإمبراطور هو رأس السلطة التشريعية ورئيس الهيئة القضائية في بيزنطة، فهو من يُسن القوانين، وهو من يقم بتعيين القضاة، ومن هنا تأتي أهمية منصب القاضي، وتهدف هذه الدراسة إلى تسلط الضوء على الهيئة القضائية في الإمبراطورية البيزنطية، ووضعها في قوانين الإمبراطور ليو السادس، مع توضيح أسباب صدور هذه التشريعات الخاصة بها وموقفها من التشريعات السابقة عليها.

الكلمات المفتاحية: بيزنطة، القضاة، القوانين البيزنطية، قوانين الأسرة، ليو السادس.

Abstract:

The Judges (οί κριται) in the Novelles of the Emperor Leo VI the Wise (886- 912)

Esraa Qassem Muhammad El-Tayyb

Faculty of Arts, Ain Shams University, Egypt

esraaqassem36@gmail.com

Law played an important role in the Byzantine Empire, as it issued many laws, rules and regulations that helped organize and manage society and achieve justice in disputes. These laws related to many aspects of social, economic, and political life, regulating relations between individuals, the government, the church, and other institutions. Byzantine law went through several stages of revision and amendment until the innovations of Emperor Leo VI.

The emperor was the head of the legislative authority and the head of the judicial body in Byzantium. He was the one who enacted the laws and appointed the judges. Hence the importance of the position of judge. This study aims to shed light on the judicial body in the Byzantine Empire, and its status in the laws of Emperor Leo VI. With an explanation of the reasons for issuing this legislation and its position on previous legislation.

Keywords: Byzantium, Judges, Byzantine laws, family's laws, Leo VI.

مقدمة:

كان الإمبراطور البيزنطي هو الرجل الذي اختارته المشيئة الإلهية ليحكم بإرادة الرب، وهو الحاكم المقدس الذي لا يصح أبدًا أن يكون له منافس على الأرض، بهذا التصور أصبح الإمبراطور فوق سائر البشر، وهو أيضاً القاضي الأعلى في النظام القضائي البيزنطي، فهو مصدر السلطة التشريعية وعلى رأس السلطة التنفيذية والدينية، فهو من يقم بتعيين البطريرك. وفي خدمته جميع موظفي الحكومة والقصر وولاؤهم له وحده، هو الذي يعينهم في مناصبهم، ويستمدون منه سلطاتهم ونفوذهم، كما يتحملون أمامه مسئولية أدائهم لواجباتهم، فالإمبراطور وفقًا للإيديولوجية البيزنطية هو المختار من الله.[1]

ونجد الإمبراطور في بعض الأحيان يقوم بالتحقيق بنفسه في بعض القضايا، خاصة القضايا الخطرة ذات البُعد الجماهيري منها. حيث كان من الضروري في بعض الحالات رفعها إلى الإمبراطور للحكم بها، خاصة عندما كانت القضايا في الولايات تأخذ بُعداً جماهيرياً وتتحول إلى قضية رأى عام وتسبب اضطرابات في الأمن العام مثل القضايا المرتبطة بالهرطقة والوثنية وغيرها. فكان الإمبراطور يرسل لجلب المتهمين للقسطنطينية

---

[1] مي محمد حسن، *البيزنطيون واللاتين (1096–1204م) صورة الآخر*، رسالة ماجستير غير منشورة بعد، كلية الآداب، جامعة عين شمس (2016م)، ص 105؛ محاسن الوقاد، "مراسم البلاطين الفاطمي والبيزنطي دراسة مقارنة"، *حولية التاريخ الإسلامي والوسيط*، كلية الآداب، جامعة عين شمس، م5 (2007م)، ص 220 – 221؛ وسام فرج، "الألقاب والمناصب الحكومية في بيزنطة بين الاستمرارية والانقطاع"، *بيزنطة قراءة في التاريخ السياسي والإداري*، (القاهرة: دار عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، 2004م)، ص 38–39؛

Haldon, J. F., "The Byzantine Empire", in *The Dynamics of Ancient Empires State Power from Assyria to Byzantium*, ed. I. Morris, and W. Scheidel, (Oxford 2009), 209.

عن الألقاب التي حصل عليها الإمبراطور البيزنطي انظر:

Muhammad, Tarek. M., "The Civil Byzantine Functions and Titles as Know by the Arabs in the Middle Byzantine Period", *Proceedings of the International Symposium Byzantium and The Arab World Encounter of Civilizations*, (Thessaloniki, 16- 18 December 2011), 356- 357.

والتحقيق معهم، إما بنفسه أو من خلال والي المدينة قبل توقيع العقوبة عليهم، ويحدث الأمر نفسه في حالة إذا كان المتهم ينتمي إلى أعضاء السناتو أو الطبقة العُليا بصفة عامة؛ وذلك لتجنب أي تعاطف بين حاكم الولاية وصفوة المجتمع في ولاياته، وأيضاً لمنع تدخل الجماهير سواء المؤيدة أو المعارضة للمتهمين من الطبقات العُليا الذين يجتمع حولهم عادة أعداد كبيرة من الأتباع.[1]

ومنذ ذلك الحين أصبحت مشيئة الإمبراطور هي المصدر الوحيد للقانون وأصبحت المراسيم الإمبراطورية هي المصدر الأساسي للقانون، فهي التي تكمل ما يطرأ من نقص على القانون القديم بالإضافة لقيامها بتعديل قواعده ليصبح ملائماً للظروف الاجتماعية الجديدة التي تطرأ على المجتمع.[2] وحينئذ أصبح القانون تعبيراً عن آراء الأباطرة وإرادتهم وأحكامهم، على أن يتم الاستعانة بالمشرعين ورجال القانون لجمع وتدوين وتنقيح القوانين القديمة، ويتم ذلك تحت إشراف الإمبراطور والقوانين الجديدة غالباً ما كان يسنها هو بنفسه في مراسيمه الإمبراطورية.[3]

وقد مرت القوانين البيزنطية بعدة مراحل من التعديل والتنقيح، وهنا نختص بالحديث عن واحدة من المجموعات القانونية والتي تعتبر من أهم مؤلفات الإمبراطور ليو السادس الحكيمLeo VI the Wise (886– 912م)، وهي مجموعة مؤلفة من 113 مرسومًا من مراسيم ليو السادس، وتعرف بمجموعة المتجددات Les novelles de Leo VI le sage، والواقع أن متجددات ليو السادس تعتمد اعتمادًا وثيقًا على قوانين الإمبراطور جستنيان Justinian I(527–565م)،[4] حتى في صورتها وشكلها. وقد عالجت متجددات ليو

---

[1] *The Theodosian Codes and Novels and the Sirmondian Constitutions*, trans. C. Pharr, CJR 1, (New York 1951), no. 1, 13.

انظر أيضاً: الأمين عبد الحميد أبو سعدة، "عقوبة الإعدام في بيزنطة بين الواقع والقانون (330– 1204م)"، *حوليات مركز البحوث والدراسات التاريخية*، كلية الآداب، جامعة القاهرة، (مايو 2016م)، ص54– 57.

[2] عمر ممدوح مصطفي، *القانون الروماني*، ج1، (الإسكندرية: مطابع البصير، 1954م)، ص105.

[3] عفاف صبره، "صداق المرأة البيزنطية وحقوقها القانونية من واقع مدونة جستنيان Codex Justinunus"، *مجلة المؤرخ العربي*، ج1، ع27، (2019م)، ص 16.

[4] شكل الإمبراطور لجنة لجمع المراسيم الإمبراطورية، ونجحت هذه اللجنة في اتمام عملها في العام التالي بوضع مجموعة لها وهي مجموعة جستنيان للمراسيم الإمبراطورية Codex Justinianus، وكان نجاح اللجنة التشريعية مشجعاً للإمبراطور جستنيان بأن عهد إلى مستشاريه بإنجاز عمل أخر في 15 ديسمبر عام 530م، فقام بإعداد مجموعة أخرى نقحت القانون القديم من كل ما يشوبه من شوائب، وقد تمكنت هذه اللجنة من إنجاز هذا العمل الضخم خلال ثلاث سنوات، فصدرت الموسوعة Digesta في 16 ديسمبر عام 533م، بالإضافة إلى ملخص في القانون المدني ويشتمل على أربعة كُتب عُرفت باسم الشرائع Institutions، فضلاً عن ذلك فقد أصدر جستنيان مراسيم جديدة أخرى عُرفت باسم المراسيم الجديدة Novelles، وقد صدرت خلافاً للموسوعة

السادس موضوعات بلغت من شدة التنوع، أنها صارت تتوالى، الواحدة تلو الأخرى، دون أن يربطها نظام معين، وتناولت تلك المتجددات قوانين الأحوال الشخصية مثل خصاء الأطفال، وتحديد عمر المتزوجون من الذكور والإناث، وتقدير قيمة الصداق، وإمكانية الزواج الثاني بعد الطلاق، والإنجاب، والتبني، والمواريث، والقوانين الخاصة بعقوبات الشواذ جنسياً، وعقوبات الزنا، بالإضافة إلى تناولها نوعاً من القوانين التنظيمية، مثل قوانين تنظيم التعليم، والرهبنة، وقوانين البناء في المدن، وعلى الأراضي الزراعية، كما تطرقت إلى القوانين الاقتصادية الخاصة بتشريعات الملكيات الزراعية، وقوانين تنظيم الصيد البحري، وقد أجرت لأسباب مقبولة تغيرات في القوانين القديمة أو نسخها.[1]

وفي الواقع قام ليو بوضع 120 تشريعًا ولكن ما وصل إلينا هم 113 فقط، وتبدأ متجددات ليو بعرض إشكالية معينة ثم تضع الحل لتلك الإشكالية سواء عن طريق تعديل القانون أو بإلغائه وأحياناً تكتفي بإلقاء الضوء على المشكلة دون وضع حل لها.[2]

وبعد البحث والاطلاع على المتجددات قد وجدنا بها تشريعات خاصة بالقضاة، لكن قبل الحديث عن هذه التشريعات، علينا أولاً إلقاء الضوء على الهيئة القضائية في بيزنطة.

ومجموعة المراسيم باللغتين اللاتينية واليونانية. وقد عُرفت مجموعات جستنيان باسم مجموعة القانون المدنيCorpus Juris Civilis. انظر:

Justinian, *The Digest*, trans. Ch. H. Monaro, (Cambridge 1904). See also: Fögen, M. Th., "Digest (Πανδέκται)", *ODB, 1*, 623; Justinian, *The Institutes*, trans. Th. C. Sandars, (London 1853); Justinien, *Les Novelle de L'empereur Justinien*, 2 vols, trad. M. Berenger, (Metz 1840). See also: Penna, D., and Meijering, R., *A Sourcebook on Byzantine Law, Illustrating Byzantine Law through the Sources*, (Leiden, Boston 2022), 23- 24; Spyros Troianos, "Byzantine Canon Law to 1100", in *The History of Byzantine and Eastern Canon Law to 1500*, ed. Kenneth Pennington, (Washington 2012), 125; Andrew Louth, "Justinian and His Legacy", in *The Cambridge History of Empire 500-1492*, ed. Jonathan Shepard, (Cambridge 2008),108; Bury, *History of the Later Roman Empire*, vol. I, 59.

[1] Leo VI, *Les novelles des Leon VI le saga*, ed. Noailles, P., and Dain, A., (Paris 1944). See also: Anthony Kaldellis, *The New Roman Empire, A History of Byzantium*, (Oxford 2024), 530; Jonathan Shepard, "Equilibrium to Expansion 886-1025", in *the Cambridge History of the Byzantine Empire C. 500- 1492*, ed. Jonathan Shepard, (Cambridge 2008), 497; Spyros Troianos, "Byzantine Canon Law to 1100", in *The History of Byzantine and Eastern Canon Law to 1500*, ed. Kenneth Pennington, (Washington 2012), 153; Ostrogorsky, G., *History of Byzantine State*, trans., J. Hussey, (Oxford 1969), 217.

[2] Chitwood, Z., *Byzantine Legal Culture and the Roman Legal Tradition, 867- 1056*, (Cambridge 2017), 35- 36.

أولاً الهيئة القضائية:

تكونت هيئة القضاء في الإمبراطورية البيزنطية من شخصيتين رئيسيتين، هما والي المدينة τοϋ ό ϋπαρχος والكويستور κυαίστωρ ، وينضم لهذه الهيئة أيضا قاضي المظالم κριταί δεήσεως،[1] وبنهاية القرن التاسع الميلادي نجد أيضاً قضاه الأحياء أو الضواحي των ρεγεώνων، وهم قضاة الأحياء الأربعة عشر التي تضمها مدينة القسطنطينية وضواحيها وهم يتبعون هيئة موظفي والي المدينة، وهذا سيدعو الباحث إلى الحديث عن هذه الوظائف ودورها في الإمبراطورية.

تمتع والي المدينة بسلطات واسعة داخل القسطنطينية يعكسها كتاب الوالي الذي ألفه الإمبراطور ليو السادس. فإن منصب والي المدينة من المناصب القديمة في الدولة البيزنطية قدم القسطنطينية ذاتها، فهو من أهم مناصب كبار رجال الدولة في الطبقة الأرستقراطية. وارتبطت وظيفته بطبيعة الحال بخدمة المجتمع ارتباطًا مباشرًا، فكان هو الحاكم الفعلي للعاصمة والمسؤول عن كل شئون المجتمع،[2] وتتلخص مسئولياته في الإشراف على الشوارع والطرق داخل المدينة، والإشراف على جهاز رجال الشرطة، تتبعه أيضًا إدارة الأحوال الشخصية والمدنية الخاصة بتصريف معاملات أهل العاصمة، وبحكم منصبه أيضًا يترأس جلسات المحكمة العليا في المدينة. ومن أهم واجباته، الإشراف على إدارة الأسواق ومراقبتها، وقد مارست النقابات التجارية والحرفية نشاطها تحت إشرافه الدقيق.[3] وكان يجوز لفرد من فئة الخصيان تولي هذا المنصب، ويلاحظ أيضًا أن ولاة المدن في القرنين التاسع والعاشر

---

[1] *Traité de Philothée*, dans: *Les listes des présénce byzantines des IX^e^-X^e^ siècles*, trad. et com. N. Oikonomides (Paris 1972), 107. See also: Muhammad, Tarek. M., "The Civil Byzantine Functions, 360; Bury, J. B., *The Imperial Administrative System in the Ninth Century* (London 1911), 69- 78;

طارق منصور، "الوظائف والألقاب البيزنطية بين المفهوم العربي والواقع البيزنطي"، *بيزنطة: مدينة الحضارة والنظم دراسات وبحوث*، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2015م)، 145.

[2] نجلاء مصطفي عبد الله، *مدينة القسطنطينية في القرن العاشر الميلادي*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة (1999م)، ص 74 – 75.

[3] Muhammad, "The Civil Byzantine Functions", 360;

طارق منصور، "الوظائف والألقاب"، ص 130؛ فاطمة إسماعيل عبد الله، *دور الخصيان في الدولة البيزنطية من القرن التاسع الميلادي إلى القرن الحادي عشر الميلادي*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، (2014م)، ص76؛ وسام عبد العزيز فرج، "الدولة والتجارة في العصر البيزنطي الأوسط من القرن السابع وحتى نهاية القرن الحادي عشر الميلادي"، كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية التاسعة، الرسالة الثالثة والخمسون، (1998م)، ص 19؛ السيد الباز العريني، "كتاب عن الحسبة في بيزنطة"، *مجلة كلية الآداب*، جامعة القاهرة، ع19 (1975م)، ص 174.

الميلاديين كانوا هم فعلًا الحكام العسكريين في المدن التابعة للإمبراطورية وبمثابة ولاة أو حكام لها.[1]

ويتبع والي المدينة هيئة من الموظفين العاملين تحت إشرافه وعددهم أربعة عشر موظفًا بنهاية القرن التاسع.[2] يأتي بعده مساعده ونائبه سيمبونوس ςομπονύς، في الدرجة والمكانة نفسها نجد قاضي الضواحي ρεγεώνων των κριταί واللغُثيت البرايتورى πραίτοριου τοϋ λογοθέτης.[3]

أما الكويستور فهو المسئول عن التشريع في البلاط، حيث كان يختص بصياغة أوامر الإمبراطور، وهي وظيفة مهمة ومؤثرة في حكومة الإمبراطور، فكان شاغلها أشبه بالمستشار القانوني للإمبراطور، ولم يكن لديه هيئة موظفين خاصة به، بل كان يعتمد في تصريف شئون إدارته على موظفي السكرتارية التابعيين للإدارات المختلفة في القصر.[4] ويرجع المؤرخ زوسيموسZosimus أن أول ظهور للكويستور في بيزنطة كان في عهد الإمبراطور قسطنطين الأول Constantine I (306– 337م)، ويصف الكويستور بأنه المسئول عن تبليغ قرارات الإمبراطور.[5]

ثم يأتي بعد ذلك قاضي المظالم، الذي يبدو أن مهمته اقتصرت على النظر المبدئي في المظالم المقدمة للإمبراطور، وكذلك تجهيزها للعرض عليه،[6] وقضاة الضواحي وهم

---

[1] Vasiliev, A. A., *History of the Byzantine Empire: Constantine to the Crusades*, vol. 1, (Madison 1952), 350- 351; Bury, *History of the Later Roman Empire*, 25.
نجلاء مصطفي عبد الله، *مدينة القسطنطينية*، ص 75.

[2] *Traité de Philothée*, 113. See also: Bury, *The Imperial Administration System* 69- 73;
طارق منصور، "الوظائف والألقاب البيزنطية"، ص 132.

[3] *Traité Phil.*, 113. See also: Oikonomides, N., *Commentaire, Les listes des préséance byzantines des IX^e^-X^e^ siècles* (Paris 1972), 320; Bury, *The Imperial Administration System*, 71, 77;
طارق منصور، "الوظائف والألقاب البيزنطية"، ص130؛ وسام عبد العزيز فرج، "الألقاب والمناصب الحكومية في بيزنطة"، ص 36.

[4] Bury, *Imperial Administrative System*, 97- 98; Oikonomides, *Commentaire, Les listes des préséance*, 310- 311.

[5] Zosimus, *Historia Nova: The Decline of Rome*, vol. II, trans. James J. Buchanan and Harold T. Davis, (Texax 1967), 116. See also: Honore, T., *Law in the Crisis of Empire, 379-455 AD: The Theodosian Dynasty and Its Quaestors with a Palingenesia of Laws of the Dynasty*, (Oxford 1998), 11; Pohlsander, A. H., *The Emperor Constantine*, (New York 1996), 74; Harries, J., "The Roman Imperial Quaestor from Constantine to Theodosius II", in *The Journal of Roman Studies*, vol. 78, (1988), 153; Bury, *Imperial Administrative System*, 73- 76.

[6] Bury, *Imperial Administrative*, 77.

يقومون بالنظر في القضايا في المرحلة الابتدائية قبل أن يصبح في الإمكان عرضها على الوالي نفسه.[1]

أما عن ترتيب هذه الهيئة في الجلوس على المآدب الإمبراطورية في عهد الإمبراطور ليو السادس، نجد والي المدينة في كليترولوجيون[2] κλητορολόγιον فيلوثيوس[3] Philotheos يأتي في المرتبة الثالثة والسبعين، والكويستور في المرتبة الرابعة والسبعين، وقاضي المظالم في المرتبة الخامسة والسبعين وجميعهم في المجموعة الثالثة.[4] ثم تأتي هيئة قضاة الأحياء الأربعة عشر والتي ينضم إليها السيمبونوس وقاضي الضواحي في المجموعة رقم اثني عشر.[5]

وينضم القضاة لأفراد الطبقة الأرستقراطية التي شاركت في الاحتفال بالمراسم الإمبراطورية، حيث شاركوا في مراسم تتويج الإمبراطور، وكان ترتيب دخولهم على الإمبراطور الجالس في مقصورته لتلقي التهاني وفق قواعد البروتوكول المتبعة، في المركز

---

[1] *Traité Phil.*, 113. See also: Oikonomides, N., *Commentaire, Les listes des préséance* ,320; Bury, *The Imperial Administration System,* 71, 77;

طارق منصور، "الوظائف والألقاب البيزنطية"، ص145؛ وسام عبد العزيز فرج، "الألقاب والمناصب الحكومية في بيزنطة"، ص 36.

[2]هي قائمة بيزنطية للوظائف وألقابها في الدولة البيزنطية، وهي تعود إلى القرن التاسع الميلادي، وقام فيها فيلوثيوس *Philothius* كبير الحجاب بالقصر، بترتيب جميع موظفي الدولة حسب هيراركيتهم الوظيفية والشرفية، كما بين الألقاب الشرفية الممنوحة لكل واحد من موظفي الدولة، والتي على أساسها يتحدد مرتبته الاجتماعية والوظيفية في الدولة. وقد قام ج. ب. بيورى بنشرها في Bury, *The Imperial Adminstrative System,* 131-179 كما قاد أ.د. اويكونوميذس بإعادة تشرها مع التعليق عليها في *Traité de Phil.*, 65-235. انظر: طارق منصور، "الوظائف والألقاب البيزنطية"، ص 131– 132.

[3]شغل فيلوثيوس مؤلف قائمة "المدعوين إلى ولائم القصر الإمبراطورى" وظيفة المشرف على الولائم الإمبراطورية، وكان يحمل لقبًا شرفيًا وهو حامل السيف الأول بروتوسباثاريوس، وتولى توجيه دعوات الإمبراطور لحضور الولائم الملكية والمناسبات الرسمية بالقصر الإمبراطورى فضلًا عن تنظيمها، وذلك بناءً على قوائم الأسماء التي كانت في حوزته بجميع موظفي الدولة ونبلائها، ومن هنا قام بتصنيف المدعوين إلى هذه الولائم والمناسبات الإمبراطورية، لتكون دليلًا للعاملين بالتشريفات الملكية بالقصر، اعتمد فيها على ترتيب كافة موظفي الدولة حسب مناصبهم أو درجة أهميتهم وكذلك الألقاب الشرفية التي كانوا يحملونها؛ بل إنه صنفهم كالتالى: علية القوم، ثم الطبقة المتوسطة، ثم طبقة الدنيا. وتعتبر قائمة فيلوثيوس هي الأكثر تفصيلًا، حيث عاش فيلوثيوس في عهد ليو السادس الحكيم (886–912م). طارق منصور، "المآدب الإمبراطورية ومراسمها في عهد الإمبراطور ليو السادس الحكيم 886–912م"، منشور في: *بيزنطة: مدينة الحضارة والنظم (دراسات وبحوث)*، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2015م)، ص 61؛ وسام عبد العزيز فرج، "الألقاب والمناصب الحكومية"، ص 36.

[4] *Traité de Phil.*, 107.

[5] *Traité de Phil.*, 113.

الثالث حيث يدخل أولًا حكام الأقاليم، ثم حاملي لقب البطارقة،[1] وثم القضاة الاستراتيجوس.[2]

ويرد ذكر القاضي في بعض المصادر العربية، فنقابل ذكره عند مسلم بن أبي مسلم الجرمي دون زيادة؛[3] ونقابله أيضا عند ابن بطوطة[4] حيث يقول إن البيزنطيين يسمونه النجشي كِفالي. وقد أرسل القاضي لابن بطوطة فصعد إلى القبة حيث رأى شيخاً حسن الوجه، عليه لباس الرهبان، وهو الملف الأسود، وبين يديه نحو عشرة من الكتاب يكتبون.[5]

ومن الملفت للانتباه أنه في بعض الأحيان عمل القضاة مهام أخرى، ففي عهد الإمبراطورة إيريني Irene (780–802م) قامت بإرسال وفد من القضاة برئاسة البروتوسباثاريوس ثيوفانيس Theophanes للبحث عن عروس تليق بابنها قسطنطين السادس Constantine VI (780–797م). وحرصت على عدم ترك حرية الاختيار لابنها، فهي التي اختارت العروس من بين ثلاث عشرة فتاة رشحن من قبل القضاة للمشاركة في العرض،

---

[1]أدخل هذا اللقب الإمبراطور قسطنطين الأول كلقب شرفي دون وظيفة إدارية محددة، وكانت شارة هذا اللقب على شكل دائرة من العاج عليه نقوش وكتابات مختلفة. وكان يحق لكل من الخصيان والرجال الملتحين الحصول على هذا اللقب، ولكن كان للخصيان الأسبقية في الحصول عليه. انظر:

Traité de Phil., 128. See also, Ringrose, K., *The Perfect Servant, Eunches and the Social Construction of Gender in Byzantium*, (Chicago 2003), 168; Bury, *Imperial Administrative System*, 124.

[2] Constantine Porphyrogennetus, *The Book of Ceremonies*, trans. A. Moffatt, and T. Maxeme, with the Greek Edition of the Corpus Scriptorum Historiae Byzantinae, (Bonn 1829), I, 193.

والاستراتيجوس هو لقب وظيفي عسكري يحمله قائد الإقليم البيزنطي، الذي كان يحكمه ويتولى قيادة جيشه في نفس الوقت، كما كان له حق فض النزاعات التي تدور داخل إقليمه، كذلك حق إيقاف وحبس المشبوهين ومرتكبي الجرائم، كما كان يقضي في الجرائم ذات الطابع العسكري ويصدر بها الأحكام.

Ahrweiler, H., "Recherches sur l'administration de l'empire byzantine aux IX^{e}- XI^{e} siècle", *BCH*, 84, (1960), 42; Bury, *Imperial Administrative System*, 39- 47.

[3]ابن خرداذبة، (300هـ/ 912م)، *المسالك والممالك*، (ليدن 1889م)، ص112؛ ابن فقيه الهمذاني، (340هـ/ 951م)، مختصر *كتاب البلدان*، تحقيق: يوسف الهادي، (بيروت: عالم الكتب، 1996م)، ص191.

[4]هو محمد بن عبد الله بن محمد إبراهيم اللواتي الطنجي، وكنيته أبو عبد الله، ولقبه شمس الدين، ويعرف بابن بطوطة. كان مولده في طنجة بالمغرب العربى عام 703ه/ 1304م، وتوفيَ في مراكش عام (779هـ/ 1377م). أقام بطنجة حتى بلغ الثانية والعشرين من عمره، إذ خرج منها عام 725 ه. حيث بدأ ثلاث رحلات استغرقت ما يقرب من نصف عمره، استطاع أن يزور عدد من البلدان في القارات الثلاث، آسيا، أفريقيا، أوربا. للمزيد انظر: ابن بطوطة، (779هـ/1377م) *رحلة ابن بطوطة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار*، ج1، تحقيق وتقديم: محمد عبد المنعم العريان، مراجعة: مصطفى القفاص، (بيروت: دار إحياء العلوم، 1987م)، ص 9. انظر أيضًا: كمال محمد جاه الله الخضر، "مدينة القسطنطينية في كتابات الرحال الإفريقي العربى ابن بطوطة"، كلية الآداب، جامعة إفريقيا العالمية، (الخرطوم د.ت.)، ص 54.

[5]ابن بطوطة، *رحلة ابن بطوطة*، ص355.

الذين قاموا بالبحث في أرجاء الإمبراطورية كافة، جنوبًا وشمالًا وغربًا، دون أن يجدوا فتيات يناسبن الإمبراطور الشاب، حتى بلغوا بلدة أمنيا Amnia في شرق الإمبراطورية.[1]

ثانياً التشريعات الخاصة بالقضاة:

وبالاطلاع على متجددات الإمبراطور ليو السادس نجد أنه أصدر عدة تشريعات خاصة بالهيئة القضائية، ففي التشريع رقم (97) أمر الإمبراطور بأن من يتولى منصب القاضي عليه أولاً أن يُقسم على أن يحكم بالعدل وقول الصدق، وتفضيل الحقيقة على الكذب، وعدم الانحراف أبداً عن الطريق الصحيح أو الانخراط في طريق الخداع.[2]

"Διά τοϋτο δή τήν ισχύν τήν οικείαν αμείωτον, ώσπερ έφην, τώ πολιτικώ συντηροϋντες νόμω θεσπίζομεν καί ημεϊς τούς τε καθισταμένους εις αρχής προβολήν καί εις κρίσιν αμφισβητουμένου πράγματος εισιόντας δι όρκων πιστοϋσθαί, ως τό αληθές πρό τοϋ ψεύδους τιμήσουσι, καί ούδαμώς τής ευθείας εκτραπέντες επί τήν σκολιάν τής απάτης τρίβον χωρήσουσιν".

وحرص الإمبراطور ليو على حفظ حقوق الأفراد في إمبراطوريته، وعدم تعرض أحد من رعيته للظلم، فأصدر التشريع رقم (45) من المتجددات وفيه أمر مباشر من الإمبراطور للقضاة الذين تولوا مسئولية النظر والفصل في المنازعات، أن تكون أحكامهم موثقة كتابياً بخط أيديهم؛ حتى لا يستطع أحد تزوير حُكم كاذب وينسبه إلى أحد القضاة، وكذلك حتى لا يتراجع القاضي عن حكمه، إذا ما طرأت عليه حادثة تدفعه إلى ذلك، ونص التشريع كالآتي: "من اليوم فصاعداً على القضاة أن تكون أحكامهم موثقة بخط أيديهم".[3]

"Πάς τοίνυν δικατικώ τετιμημένος αξιώματι ούτως εκ τοϋ παρόντας ποιείτω καιροϋ έγγραφα απολολύων ά εδίκασε καί διασεσημασμένα ϋπό τής οικείας χειρός".

وفي محاولة لاستبيان سبب إصدار الإمبراطور لهذا التشريع، نجد أن قوانين الإمبراطورية السابقة لمتجددات الإمبراطور ليو قد منعت القضاة من التلاعب أو التغير من أحكام القانون، ففي المجموعة القانونية للإمبراطور ثيودوسيوس Theodosius II(408–

[1]Theophanes, *The Chronicle of Theophanes Confessor Byzantine and Near Eastern History AD 284- 814*, trans. C. Mango, and R. Scott, (Oxford 1997),147; *La vie de S. Philarète*, ed. et trad. M. H. Fourmy, and M. Leroy, (1934), 135. See also, Garland, L., *Byzantine Empresses Women and Power in Byzantium AD527- 1204*, (London 1999), 81; Hatzaki, M., "The Good, the Bad and the Ugly*", Blackwell Companions to the Ancient World, Acompanion to Byzantium*, ed. L. James, (Oxford 2010), 105.

[2] Leo VI, *Les novelles*, no. XCVII, 316- 319.

[3] Leo VI, *Les novelles*, no. XLV, 180- 181.

450م)[1] نجد تهديد واضح بتنفيذ عقوبة الإعدام ضد القضاة ممن حاولوا تخفيف نصوص القانون.[2] وإن دل ذلك على شيء، فيدل على وجود فئة من القضاة الفاسدين، الذين حاولوا التلاعب بالقوانين والتميز بين أفراد المجتمع في استصدار الأحكام، بدلاً من نشر العدل والمساواة بين الأفراد، ويتضح أن قانون الإمبراطور ثيودوسيوس لم يأت بثماره؛ مما دفع الإمبراطور ليو باستبدال القانون القديم بتشريع أخر يجعل أحكام القضاة موثقة بأيديهم.

واستكمالا لرغبة الإمبراطور في إقامة العدل بدولته، فقد اتبع التشريعات السابقة بتشريع آخر، وهو رقم (82) وفيه اهتم الإمبراطور بالوصايا، حيث أكد على ضرورة ختم الوصية، إذا ألزم القضاة بضرورة توثيق أحكامهم كتابياً، ففي هذا التشريع أوجب عليهم حفظ الوصايا مختومة؛ لضمان أنها لم تفتح قط، حتى لو لم يبق الختم سليماً بأثر الزمن، "فإذا ظلت الوصية غير مختومة بسبب إهمال القاضي فسيتم تغريمه غرامة مالية ذهبياً كعقوبة على إهماله".[3]

---

[1]أول مجموعة رسمية للمراسيم الإمبراطورية صدرت عام 438م بأمر من إمبراطور الشرق ثيودوسيوس الثاني؛ لذلك عرفت باسمه Codex Theodosius، وقد أراد الإمبراطور ثيودوسيوس جمع القوانين الرومانية القديمة والمراسيم الإمبراطورية، لكن اللجنة التي كلفها بهذه المهمة لم تتمكن من إنجاز ذلك العمل الضخم الذي كان مقدراً له أن يتم في عهد جستنيان، ولم تتمكن إلا من جمع المراسيم الإمبراطورية التي صدرت بعد نشر المجموعتين السابقتين، فجاءت هذه المجموعة مشتملة على المراسيم الصادرة منذ عهد الإمبراطور قسطنطين الأول أي من أوائل القرن الرابع الميلادي وحتى صدورها. وكانت تتضمن ستة عشر كتاباً مقسمة إلى أبواب، يتضمن كل باب منها مراسيم مرتبة ترتيباً زمنياً، على أن نصوص هذه المراسيم تم تعديلها بأمر من الإمبراطور ثيودوسيوس قبل إضافتها للمجموعة، وفقاً للتغيرات التي طرأت على أحكامها بعد صدورها. وقد قبلها إمبراطور الغرب فالنتينيان الثالث Valentinianus III(425– 455م) وأضيفت إليها المراسيم التي صُدرت بعد ذلك، وأصدر الإمبراطوران دستورهما المشترك المعروف بقانون الأسانيد Loi des Citations.

The Theodosian Codes and Novels and the Sirmondian Constitutions, no. 1. 1. 5. See also: Schmink, A., "Codex of Theodosianus", *ODB, 1*, 475; Elliot Nolan, *Oiling the Wheels of Justice, The Role of the Quaestor in Late Roman Law,* A thesis submitted in partial fulfilment for the degree of Bachelor of Arts, (Sydney), 11; Tony Honoré, *Law in the Crisis of Empire 279- 455 AD The Theodosian Dynasty and Its Quaestors*, (Oxford 1998), *AD*, 124- 126; Harris, J., *Law and Empire in Late Antiquity*, (Cambridge 1999), 9; Grubbs, J. E, "Marriage in Antiquity: A Law of Constantine and Its Social Context", in *The Journal of Roman Studies*, 79 (1989), 59.

مجموعة *الشرع الكنسي أو قوانين الكنيسة الجامعة*، جمع وترجمة، الأرشمندريت حنايا إلياس كساب، (بيروت: منشورات النور، 1998م)، ص23. انظر أيضاً: محمد زايد عبد الله، *مصادر العصور الوسطى، التاريخ البيزنطي*، (القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، 2015م)، ص183؛ عفاف صبره، "صداق المرأة البيزنطية"، ص16؛ عمر ممدوح مصطفي، *القانون الروماني*، ج1، ص106

[2] *Cod. Theod*., II. 30. 8.

[3] Leo VI, *Les novelles*, no., LXXXII, 276-279.

"Εκεϊνο μέντοιγε προσεπιθεσπίζομεν ώς, εί τοϋ κριτοϋ ολιγωρία εις τό ασφράγιστον η διαθήκη περισταίη, ποινήν αύτω τής ολιγωρίας δυοκαίδεκα λιτρών έκτισιν επιπίθεσθαι".

لقد كانت الوصية قبل ذلك يجب أن تحرر في مجلس واحد غير منقطع، بحضور سبعة من الشهود، يجب عليهم أن يقوموا بالتوقيع عليها وختمها بختمٍ واحد، ولضمان سلامة الوصية أضاف الإمبراطور جستنيان إلى القواعد السابقة، يجب على المُوصي كتابة اسم الوارث أو أسماء الشهود في صحيفة الوصية.[1] وبعد الاطلاع على القوانين السابقة نجد أن ليو السادس توج القوانين الخاصة بالوصايا بهذا التشريع، الذي أضاف إلى القواعد السابقة ضرورة قيام القاضي بختم الوصية للتأكيد على صحتها، من خلال التشريعات السابقة يتجلى مدى حرص الإمبراطور ليو على إقامة العدل في إمبراطوريته.

وكما أنزل الإمبراطور عقوبة على القضاة في حالة إهمالهم، فقد منحهم بعض الحقوق التي لم تكن ملكاً لهم فيما سبق، حيث منعت القوانين السابقة للمتجددات قضاة المدينة من الحيازة أو إمكانية البناء دون إذن من الإمبراطور، فاصدر الإمبراطور تشريع بموجبه أجاز لقضاة المدن الإمبراطورية حق البناء والحيازة دون الرجوع للإمبراطور، وبالنسبة لقضاة المقاطعات الاستراتيجوي فلن يمكنهم الحصول على هذا المنح خلال فترة ولايتهم، أما القضاة الآخرون ومن هم أدنى فقد أحيل أمرهم إلى قاضي المقاطعات الاستراتيجوس هو من يفتي في أمرهم، فهو من له الحق في إقالتهم من مناصبهم أو الاستمرار به.[2]

"Θεσπίζομεν οϋν κατά τήν νϋν κρατοϋσαν των πραγμάτων κατάστασιν καί αγοράζειν καί κτίζειν τούς άρχοντας καί επί ταίς εκ προαιρέσεως δεξιώσεσιν ανεγκλήτους είναι, ως ουκ απορούντων των υφισταμένων τό βίαιον, οπότε τι συμβαίη τοιοϋτον, εις αποφυγήν διά της πρός βασιλέα επιβοήσεως. Περί δέ των κατ επαρχίας αρχόντων εκεϊνο προσδιορίζειν εγνώκαμεν, τό τόν στρατηγόν μήτε αγοράζειν, μήτε τι των εις ιδίαν απόλαυσιν εν τω καιρω της στρατηγίδος οικοδομεϊν τιμης, μήτε πρός δωρεας οικείωσιν ακωλύτως έχειν. Τούς δ' άλλους υποβεβηκότας άρχοντας, αναφερομένου τω στρατηγοϋντι τοϋ πράγματος σύν τη εκείνου διαγνώσει ή απείργεσθαι ή περαίνειν τήν διοίκησιν".

وقد شكلت الطبقة الأرستقراطية التي تنتمي إليها الهيئة القضائية، قمة الهرم الاجتماعي في الإمبراطورية، حيث حازت المال والجاه والسلطان، وتمكن أفرادها من تكوين ثروات ضخمة والعيش في رغدٍ ويسر، وكانت تلك الأرستقراطية خليط عرقي من اليونانيين

---

[1] *مدونة جوستنيان في الفقه الروماني*، ترجمة: عبد العزيز فهمي، (القاهرة: دار الكتاب المصري، 1946م)، ص100– 101.

[2] Leo VI, *Les novelles*, no. LXXXIV, 282- 285.

والأرمن والبلغار واللاتين. وقد تكونت طبقة النبلاء إما بالمولد أو بالانخراط في الجيش، وقد امتلك هؤلاء مساحات كبيرة من الأراضي الخصبة والمراعي الواسعة والكثير من العبيد الذين قاموا بشرائهم لزراعة أراضيهم ورعي ماشيتهم.[1] وكان الكثير من كبار الملاك يحتلون الوظائف العليا في العاصمة، ولذلك قاموا في كثير من الأحيان بتأجير أراضيهم لصغار المزارعين من الفلاحين الفقراء، وفى المقابل عادت عليهم الوظائف بالكثير من الرواتب والهبات؛ مما أدى إلى تكدس ثرواتهم، فنشأت طبقة جديدة من الأرستقراطيين الذين وجدوا لهم منفذاً حقيقياً في الاستثمار الزراعي، حيث عانت التجارة في المدن الإمبراطورية من القوانين الصارمة والهيمنة الحكومية، فأصبح المنفذ الوحيد لنمو الثروات الخاصة هو الأراضي الزراعية.

وخلال القرن العاشر الميلادي أصبح من الصعب السيطرة على هؤلاء النبلاء، الذين فُتحت شهيتهم تجاه تملك الأرض، فالتهموا أراضي الفلاحين الأحرار والفلاحين الجنود،[2] وأصبح النبلاء الأقوياء دوناتوي δυντοί – وهم كبار موظفي الدولة والطبقة السناتورية والقادة العسكريين– عاملاً قوياً ومهماً في المجتمع البيزنطي من الناحية الاقتصادية، حينما استنفذوا وبكل شدة ممتلكات الفلاحين الفقراء بينيتيز *πένητες* عن طريق شراء ممتلكاتهم وتحويلهم إلى تابعين لهم، ومثّلَ ذلك خطراً كبيراً على الدولة؛ لأن قوتها المالية والحربية اعتمدت على بقاء ممتلكات صغار الفلاحين حرة، وكان إخضاع الفلاحين الأحرار والفلاحين الجنود لكبار النبلاء يعني أن الدولة فقدت أفضل دافعي ضرائبها، وخسرت مصادر تموين جيوشها. من هنا كان على الحكومة الوقوف في وجه كبار النبلاء من خلال إصدار مجموعة من التشريعات القانونية لحماية صغار الفلاحين من جشع كبار الملاك، وكان الصراع الداخلي بين الإمبراطور والأرستقراطيين أحد أهم الأحداث الرئيسية للتاريخ البيزنطي، الذي كان سببه

---

[1] Constantine Porphyrogenitus, *Historia de Vita et Rebus Gestis Basilii Inclyti Imperatoris*, in: Theophanes Continuatus, *Chronographia*, V, ed. I. Bekker, *CSHB*, (Bonn 1838), 321; Skylitzès, J., *Empereurs de Constantinople*, trad. B. Flusin, (Paris 2003), 134. See also: Vryonis, S., *Byzantium: It's Internal History and Relations with Muslim World, Collected Studies*, (London 1971), 161-162;

محمد زايد عبد الله، *طبقة العامة في الإمبراطورية البيزنطية خلال العصر البيزنطي الأوسط (من القرن التاسع وحتى نهاية القرن الثاني عشر الميلادي)*، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الفيوم، (2009م)، ص138؛ ستيفن رنسيمان، *الحضارة البيزنطية*، ترجمة: عبد العزيز توفيق جاويد، (القاهرة: دار المعارف، 2002م)، ص235.

[2] Ostrogorsky, G., "Agrarian Conditions in the Byzantine Empire in the Middle Ages", *CEHE I*, (The Agrarian Life of Middle Ages), ed. J. H. Clapham and E. Power, (Cambridge 1941), 200, 204; Vryonis, S., *Byzantium*, 162- 163.

التنافس بين الحزبين المدني والعسكري من أجل السيطرة على العرش، فقد كانت الأقطاب العسكرية الإقليمية في الأناضول وتراقيا في تزايد مستمر؛ مما أثار عداء الأرستقراطية المدنية، كما حاز بعض النبلاء إقطاعات خاصة بهم منحت لهم من الأباطرة وفق نظام البرونويا *pronoia*؛ مما جعل بعض الباحثين يطلقون عليه "الإقطاع البيزنطي"، وقد قام هذا النظام خلال القرن الحادي عشر الميلادي على منح الحكومة قطعة من الأراضي الزراعية لشخص ما، تُقتطع تلك القطعة من الأراضي التابعة للقرية، وهي معفاة من الضرائب مقابل الالتزام بالخدمة العسكرية، وأحدث هذا النظام تناقضاً صارخاً في النظام الاجتماعي للجنود القدامى، الذين عادوا لينضموا إلى طبقة صغار الفلاحين.[1]

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الأباطرة لكبح جماح كبار الملاك، إلا أنهم ازدادوا قوةً على قوتهم زمن الإمبراطور ليو السادس؛ بسبب بعض التشريعات التي صدرت في عهده، والتي كانت في صالح الأقوياء، وهذا ما ظهر في قانونه الذي سمح لكبار الملاك شراء القدر الأكبر من ممتلكات الفلاحين قام ليو السادس بإلغاء القيود المفروضة على الموظفين العموميين المقيمين في القسطنطينية، وسمح لهم بعقد صفقات البيع والشراء على أساس أن من يقع عليه الضرر من السهل عليه رفع شكواه إلى الإمبراطور مباشرة، أما قادة الثيمات البيزنطية فقد طبق عليهم القيود السابقة منذ عصر أبيه باسيل الأول، ولكن الموظفين التابعين للقادة سمح لهم بعقد صفقات البيع والشراء تحت إشراف قائد الإقليم.

تناول الإمبراطور ليو أيضاً مسألة القاضي المُدان بالسرقة من أموال الخزانة العامة، وأصدر في ذلك التشريع رقم (105) من المتجددات، وقد كانت القوانين السابقة لمتجددات ليو السادس تُقر بتنفيذ عقوبة الإعدام ضد القاضي المُدان وكذلك كل من تواطئ معه في هذه الجريمة، إلا أن قام الإمبراطور بتخفيف هذه العقوبة وأكد على أن عقوبة الإعدام هي فعل غير انساني ولا يتوافق مع الجُرم الذي حدث، وينص التشريع على: "من الآن فصاعداً عقوبة هؤلاء القضاة لمحاكمتهم بتهمة السرقة من الخزانة العامة ستكون إقالتهم من منصبهم وتعويض مالي وهو ضعف ما سرقوه، وسيتعرض شركاؤهم كذلك للعقاب، إذا كان لديهم

---

[1] Niyogi, R., *Gender, Politics, and Rhetoric in Byzantium 1025-1081*, Ph.D. diss., the Faculty of the Division of the Social Sciences, the University of Chicago, (2005), 60-61; Ostrogorsky, "Agrarian Conditions", 204- 205;

محمد زايد عبد الله، *طبقة العامة*، ص139؛ أحمد عبد الكريم سليمان، *العلاقات بين الدولة البيزنطية والقوى الإسلامية في شرق البحر المتوسط في القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين*، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الآداب، جامعة القاهرة (1980م)، ص ٢١٤.

المقدرة المادية، فسوف يقع عليهم نفس العقوبة وهي دفع غرامة مالية، أما إذا لم يكن باستطاعتهم دفعها فسوف يعاقبون بالسجن والنفي".[1]

"δίκην από γε τοϋ νϋν τών τοιούτων αρχόντων αντί της δημοσίου κλοπης απαιτουμένων τήν έκπτωσιν της αρχης καί τήν είς τό διπλάσιον αντέκτισιν ών υφείλοντο καί τών επί τούτω κοινωνησάντων, ευπόρων μέν όντων πρός τήν αυτήν υπαγομένων ζημίαν, απόρων δέ μάστιξιν αικιζομένων καί ατίμω κουρεία καί φυγαϊς υπερορίοις"

ونستخلص من هذا التشريع وجود فساد في النظام القضائي والإداري للحكومة، فقد سعى الأباطرة منذ عصر الإمبراطور قسطنطين الأول إلى إصلاح النظام الإداري والقضاء على الفساد بين الموظفين، وتعددت العقوبات التي فرضت على الموظفين الفاسدين والمرتشين والمخالفين للقانون، وفي الغالبية العظمى من تلك الحالات كان النص القانوني نفسه يحمل معني التهديد أكثر من الفرض أو الإلزام، ففي عام 395م صدر قانون يفرض عقوبة الموت على القضاة المختلسين أو المرتشين، ومن يسيئون إدارة المال العام،[2] وهددت قوانين ثيودوسيوس بتوقيع عقوبة الإعدام على موظفي المحاكم الجشعين، أو على الأقل رفع أمرهم إلى الإمبراطور، وإن كانت العقوبة قد خُففت في القانون نفسه لصغار الموظفين.[3] أما قوانين الإمبراطور جستنيان فأكدت على تنفيذ عقوبة الإعدام دون تحديد الوسيلة للأمناء على أموال الدولة، من يختلسون تلك الأموال المكلفون بإدارتها، هم وشركائهم ومن يخفون المال المختلس.[4]

ونجد هنا أن المتجددات قد خففت من العقوبة التي فرضت على القضاة المختلسين، حيث اكتفى الإمبراطور ليو بإقالتهم من مناصبهم بدلاً من توقيع حكم الإعدام. وبالنظر إلى التشريعات الخاصة بالقضاة نجد أنهم قد تمتعوا بامتيازات لم تكن مُنحت لهم من قبل الإمبراطور ليو السادس، حيث أصبح لهم حق الحيازة والبناء وكذلك العقوبات التي فرضتها عليهم القوانين السابقة، حيث تم إلغاء عقوبة الإعدام التي فرضت عليهم في أكثر من موضع، أولهم في حالة التلاعب بنصوص القانون، والثانية الاختلاس من المال العام، وتم الاكتفاء بغرامة مالية والإقالة من المنصب.

---

[1] Leo VI, *Les novelles*, no. CV, 342-347.

[2] *Cod, Theod*., IX. 28.1; *The Code of Justinian and its Value*, trans. F. H. Blume, ed. T. Kearly, (Paper Presented at the Riccobono Society of Roman Law, May 1938), not published in print but available at https://uwacadweb.uwyo.edu/blume&justinian/code-and-value.asp, 9. 28.1.

[3] *Cod. Theod*., 1.16.7-8.

[4] *مدونة جوستنيان*، ص319.

الخاتمة Conclusion :

يمكن القول في ضوء ما تم عرضه أن القضاء في بيزنطة عمل وفق القوانين القائمة، والمحفوظة في المجموعات القانونية الرومانية، على أيدي قضاة متخصصين، ومتعددين، إضافة إلى والي المدينة، الذي كان له دور أيضًا في الهيئة القضائية.

وقد احتل القضاة مكانة إجتماعية متميزة داخل المجتمع البيزنطي، ومع هذا كان هناك قضاة يتلاعبون بالأحكام مما جعل الإمبراطور يلزمهم بتسجيل الأحكام بخط اليد، كضمانة لعدم التلاعب؛ كما كان من الممكن أن يتعرضوا للعقوبة في حال ثبات الفساد عليهم. وبصفة عامة كان القضاة كانوا من الفئات المستفادة من قوانين الإمبراطورية الجديدة، فقد عاشوا منعمين في عهد ليو السادس، وجاءت المتجددات بمثابة دعم لمركز قوى لقضاة.

قائمة المصادر والمراجع Bibliography

أولاً المصادر والمراجع الأجنبية:

- Ahrweiler, H., "Recherches sur l'administration de l'empire byzantine aux IX^{e}- XI^{e} siècle", *BCH* 84 (1960).
- Bury, J. B., *The Imperial Administrative System in the Ninth Century* (London 1911).
- ----------, *History of The Later Roman Empire*, vol. 1, (London 1923).
- Chitwood, Z., *Byzantine Legal Culture and the Roman Legal Tradition, 867- 1056,* (Cambridge 2017).
- Constantine Porphyrogenitus, *Historia de Vita et Rebus Gestis Basilii Inclyti Imperatoris*, in: Theophanes Continuatus, *Chronographia*, V, ed. I. Bekker, *CSHB*, (Bonn 1838).
- ----------, *The Book of Ceremonies*, , trans. A. Moffatt, and T. Maxeme, with the Greek Edition of the *Corpus Scriptorum Historiae Byzantinae*, (Bonn 1829).
- Elliot Nolan, *Oiling the Wheels of Justice, The Role of the Quaestor in Late Roman Law,* A thesis submitted in partial fulfilment for the degree of Bachelor of Arts, (Sydney).
- Fögen, M. Th., "Digest (Πανδέκται)", *ODB, 1*.
- Garland, L., *Byzantine Empresses Women and Power in Byzantium AD527- 1204*, (London 1999).
- Grubbs, J. E, "Marriage in Antiquity: A Law of Constantine and Its Social Context", *The Journal of Roman Studies* 79 (1989).

- Haldon, J. F., "The Byzantine Empire", in *The Dynamics of Ancient Empires State Power from Assyria to Byzantium*, ed. I. Morris, and W. Scheidel, (Oxford 2009).
- Harries, J., "The Roman Imperial Quaestor from Constantine to Theodosius II", *The Journal of Roman Studies* 78 (1988).
- ––––––––––––, *Law and Empire in Late Antiquity*, (Cambridge 1999).
- Hatzaki, M., "The Good, the Bad and the Ugly*", Blackwell Companions to the Ancient World, Acompanion to Byzantium*, ed. L. James, (Oxford 2010).
- Honoré, T., *Law in the Crisis of Empire, 379-455 AD: The Theodosian Dynasty and Its Quaestors with a Palingenesia of Laws of the Dynasty*, (Oxford 1998).
- Justinian, *The Digest*, trans. Ch. H. Monaro, (Cambridge 1904).
- ––––––––––––, *The Institutes*, trans. Th. C. Sandars, (London 1853).
- ––––––––––––, *Les novelle de l'empereur Justinien*, 2 vols., trad. M. Berenger, (Metz 1840).
- Kaldellis, Anthony, *The New Roman Empire, A History of Byzantium*, (Oxford 2024).
- Louth, Andrew, "Justinian and His Legacy", in *The Cambridge History of Empire 500- 1492*, ed. Jonathan Shepard, (Cambridge 2008).
- *La vie de S. Philarète*, ed. et trad. M. H. Fourmy, and M. Leroy, (1934).
- Leo VI, *Les novelles des Leon VI le Sage*, ed. Noailles, P., and Dain, A., (Paris 1944).
- *Les listes des préséance byzantines des IX^{e}-X^{e} siècles*, trad. et com. N. Oikonomides, (Paris 1972).
- Muhammad, Tarek. M., "The Civil Byzantine Functions and Titles as Know by the Arabs in the Middle Byzantine Period", *Proceedings of the International Symposium Byzantium and The Arab World Encounter of Civilizations*, (Thessaloniki, 16- 18 December 2011).
- Niyogi, R., *Gender, Politices, and Rhetoric in Byzantium 1025-1081*, Ph.D. Dissertation, The Faculty of the Division of the Social Sciences, the University of Chicago, (2005).
- Oikonomides, N., *Commentaire, Les listes des préséance byzantines des IX^{e}-X^{e} siècles* (Paris 1972).

- Ostrogorsky, G., "Agrarian Conditions in the Byzantine Empire in the Middle Ages", ***CEHE I***, (The Agrarian Life of Middle Ages), ed. J. H. Clapham and E. Power, (Cambridge 1941).
- ––––––––––––, *History of Byzantine State*, trans., J. Hussey, (Oxford 1969).
- Penna, D., and Meijering, R., *A Sourcebook on Byzantine Law, Illustrating Byzantine Law through the Sources*, (Leiden, Boston 2022).
- Pohlsander, A. H., *The Emperor Constantine*, (New York 1996).
- Ringrose, K., *The Perfect Servant, Eunuchs and the Social Construction of Gender in Byzantium*, (Chicago 2003).
- Schmink, A., "Codex of Theodosianus", *ODB, 1*.
- Shepard, Jonathan, "Equilibrium to Expansion 886-1025", in *the Cambridge History of the Byzantine Empire C. 500- 1492*, ed. Jonathan Shepard, (Cambridge 2008).
- Skylitzès, J., *Empereurs de Constantinople*, trad. B. Flusin, (Paris 2003), 134.
- Troianos, Spyros, "Byzantine Canon Law to 1100", in *The History of Byzantine and Eastern Canon Law to 1500*, ed. Kenneth Pennington, (Washington 2012).
- *The Code of Justinian and its Value*, trans F. H. Blume, ed. T. Kearly, (Paper Presented at the Riccobono Society of Roman Law, May 1938), not published in print but available at https://uwacadweb.uwyo.edu/blume&justinian/code-and-value.asp,
- *The Theodosian Codes and Novels and the Sirmondian Constitutions*, trans. C. Pharr, CJR 1, (New York 1951),
- Theophanes, *The Chronicle of Theophanes Confessor Byzantine and Near Eastern History AD 284- 814*, trans. C. Mango, and R. Scott, (Oxford 1997).
- *Traité de Philothée, dans: Les listes des présénce byzantines des IX^{e}-X^{e} siècles*, trad. et com. N. Oikonomides (Paris 1972).
- Vasiliev, A. A., *History of the Byzantine Empire: Constantine to the Crusades*, vol. 1, (Madison 1952).
- Vryonis, S., *Byzantium: It's Internal History and Relations with Muslim World, Collected Studies*, (London 1971).
- Zosimus, *Historia Nova: The Decline of Rome*, vol. II, trans. James J. Buchanan and Harold T. Davis, (Texas 1967).

ثانياً المصادر والمراجع العربية:

- ابن بطوطة، (779هـ/1377م) *رحلة ابن بطوطة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار*، ج1، تحقيق وتقديم: محمد عبد المنعم العريان، مراجعة: مصطفى القفاص، (بيروت: دار إحياء العلوم، 1987م).
- ابن خرداذبة، (300هـ/ 912م)، *المسالك والممالك*، (ليدن 1889م).
- ابن فقيه الهمذاني، (340هـ/ 951م)، *مختصر كتاب البلدان*، تحقيق: يوسف الهادي، (بيروت: عالم الكتب، 1996م).
- أحمد عبد الكريم سليمان، *العلاقات بين الدولة البيزنطية والقوى الإسلامية في شرق البحر المتوسط في القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين*، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الآداب، جامعة القاهرة (1980م).
- الأمين عبد الحميد أبو سعدة، "عقوبة الإعدام في بيزنطة بين الواقع والقانون (330-1204م)"، *حوليات مركز البحوث والدراسات التاريخية*، كلية الآداب، جامعة القاهرة، (مايو 2016م).
- ستيفن رنسيمان، *الحضارة البيزنطية*، ترجمة: عبد العزيز توفيق جاويد، (القاهرة: دار المعارف، 2002م).
- السيد الباز العريني، "كتاب عن الحسبة في بيزنطة"، *مجلة كلية الآداب*، جامعة القاهرة، ع19 (1957م).
- طارق منصور، "المآدب الإمبراطورية ومراسمها في عهد الإمبراطور ليو السادس الحكيم 886-912م"، *بيزنطة: مدينة الحضارة والنظم (دراسات وبحوث)*، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2015م).
- طارق منصور، "الوظائف والألقاب البيزنطية بين المفهوم العربي والواقع البيزنطي"، *بيزنطة: مدينة الحضارة والنظم دراسات وبحوث*، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2015م).
- عفاف صبره، "صداق المرأة البيزنطية وحقوقها القانونية من واقع مدونة جستنيان Codex Justinunus"، *مجلة المؤرخ العربي*، ج1، ع27، (2019م).
- عمر ممدوح مصطفي، *القانون الروماني*، ج1، (الإسكندرية: مطابع البصير، 1954م).

- فاطمة إسماعيل عبد الله، *دور الخصيان في الدولة البيزنطية من القرن التاسع الميلادي إلى القرن الحادي عشر الميلادي*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، (2014م).
- كمال محمد جاه الله الخضر، "مدينة القسطنطينية في كتابات الرحال الإفريقي العربى ابن بطوطة"، كلية الآداب، جامعة إفريقيا العالمية، (الخرطوم د.ت.).
- *مجموعة الشرع الكنسي أو قوانين الكنيسة الجامعة*، جمع وترجمة، الأرشمندريت حنايا إلياس كساب، (بيروت: منشورات النور، 1998م).
- محاسن الوقاد، "مراسم البلاطين الفاطمي والبيزنطي دراسة مقارنة"، *حولية التاريخ الإسلامي والوسيط*، كلية الآداب، جامعة عين شمس، م5 (2007م).
- محمد زايد عبد الله، *طبقة العامة في الإمبراطورية البيزنطية خلال العصر البيزنطي الأوسط (من القرن التاسع وحتى نهاية القرن الثاني عشر الميلادي)*، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الفيوم، (2009م).
- ----------، *مصادر العصور الوسطى، التاريخ البيزنطي*، (القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، 2015م).
- *مدونة جوستنيان في الفقه الروماني*، ترجمة: عبد العزيز فهمي، (القاهرة: دار الكتاب المصري، 1946م).
- مي محمد حسن، *البيزنطيون واللاتين (1096-1204م) صورة الآخر*، رسالة ماجستير غير منشورة بعد، كلية الآداب، جامعة عين شمس (2016م).
- نجلاء مصطفي عبد الله،، *مدينة القسطنطينية في القرن العاشر الميلادي*، رسالة ماجستير غير منشورة بعد، كلية الآداب، جامعة القاهرة (1999م).
- وسام عبد العزيز فرج، "الدولة والتجارة في العصر البيزنطي الأوسط من القرن السابع وحتى نهاية القرن الحادي عشر الميلادي"، كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية التاسعة، الرسالة الثالثة والخمسون، (1998م).

- ----------، "الألقاب والمناصب الحكومية في بيزنطة بين الاستمرارية والانقطاع"، *بيزنطة قراءة في التاريخ السياسي والإداري*، (القاهرة: دار عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، 2004م).